في الرابعة وغالب السموم منه واعلم ان مراده هم بالمعتدل عند الاطلاق ما تساوت فيه الكيفيات كلها وقد يكون المعتدل اثنتين منها وما في الدرجة الاولى في الحرارة مثلا هو ان يكون من جزءين حارين وجزء بارد فاذا قابلت البارد بمثله سقطا وبقي جزء فقيل بهذا الاعتبار انه في الاولى وكذا الكلام في المراتب الباقية وتنحصر في خمس عشرة غير المذكورة هذا كله تحريرهم وفيه اشكالات الاول ان البدن المعتدل قد تقدم امتناع وجوده فلا سبيل الى معرفة هذا القوي لانه الطريق اليها ويمكن الجواب عن هذا بان المراد بالمعتدل على اصطلاحهم فان عم عم اولبس فليس وفيه ما فيه الثاني ان المستعمل من الدواء عند الامتحان لم يبينوا قدره فان كان درهما مثلا كان اللازم من تضعيفه ارتقاء الدواء من هذه الدرجة وبالعكس فيكون الدواء الواحد في درجات متعددة باعتبار الكم وان لم يلزم ذلك لزم تساوي الدرهم والقنطار والكل محال وقد لمح الفاضل ابو الفرج بذكر هذا البحث

متشكا

مستشكلا عن جوابه واقول ان الجواب عنه ملحوظ من المقادير التي في المفردات وهو غير كاف والاولى ان يقال ان المطلوب تحريرين ان كان غذا فيظهر الحكم بقدر يمسك الرمق كاوقية خبز وخمسة دراهم من لوز وان كان دواء فبقدر ما يخرج الطاري من الخلط كنصف مثقال من اللازورد وان كان سما فبقدر ما يحمد كنصف قيراط من الحار وضعفه من البارد والثالث قد صرحنا بان وجود الكيفية الواحدة غير جايز في البدن فكيف يظهر اليابس مثلا فقط وقد صرحوا به الرابع لافرق بين الحيوان وغيره في الكيفيات الخمس فكيف يصرح بالبسايط في المفردات الخامس ان لو جمعنا حارا في الثانية وحارا في الاولى لكان الواجب ان يكون في الثالثة واللازم على قولهم انه في الاولى فيتساوي القليل والكثير في الكيفيات وعندي اضعاف هذه الاشكالات على هذا المحل بلا اجوبة والذي اراه ان حقيقة الوصول الى كيفية كل مفرد لا تتم الا بالتحليل والتركيب بان تفرض ه